جـامعــة 8 ماي 1945، قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قـسـم العـلوم التجارية

المستوى: الثانية علوم تجارية التاريخ:2024/01/24 المدة: ساعة ونصف

الامتحان النهائي في مقياس الاقتصاد النقدي

السؤال الأول: أجب بصحيح أو خطأ مع تعليل الخطأ إن وجد

1. إن حجم الصادرات يكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة ــ **صحيح**
2. إن المجمع النقدي الرابع والذي يطلق عليه اسم سيولات الاقتصاد، يشمل كل الودائع لأجل والادخارية الموجودة لدى المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية، إضافة إلى كل أشكال التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات الإيداع .....). بالعملات الأجنبية للمقيمين، وكذا كل التوظيفات غير القابلة التداول ـــ **خطأ هي المجمع النقدي الثالث**
3. تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى ادارتها والاشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها، والتي تحدد بموجبها اغراضها وواجباتها، وما دامت هذه البنوك تعد احدى اجهزة الحكومة فان قراراتها يجب ان تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد ـــ صحيح
4. تمثل البنوك التجارية مؤسسات لا تعمل من اجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة ــ **خطأ هي البنوك المركزية**
5. نظام الإصدار الذهبي النسبي وطبقاً له يتم تغطية قدر معين من الإصدار بسندات حكومية وكل ما تجاوز ذلك القدر يغطى بالذهب ـــ **خط هو نظام الإصدار الجزئي الوثيق**
6. إن الربحية هي عبارة عن إمكانية تحويل الأصول الى نقود سائلة في الحال و دون خسارة ـــ خطأ هي السيولة
7. المؤسسات التي تلعب دور المختلط تأخذ شكل بنوك أو مؤسسات مالية يسمح لها بالقيام بدور الوسيط في السوق النقدية، فتقترض من طرف بعض المؤسسات من أجل إعادة إقراضها لجهات أخرى سواء بتاريخ الاستحقاق نفسه، بحيث يكون الفارق في معدل الفائدة ضعيفا، أو عند تواريخ استحقاق مختلفة ـــ **خطأ هي بيوت الخصم**
8. إن السياسة النقدية هي الميكانيكية التي يتم بموجبها إصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ففي هذه السوق يتركز عرض وطلب الأموال القابلة للإقراض لفترة تقل عن عام ـــ **خطأ هي السوق النقدي**
9. سعر البنك المركزي هو قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق الاوراق المالية وذلك عن طريق قيامه ببيع وشراء الاوراق المالية الحكومية وغيرها، بقصد التأثير في كلفة وحجم العرض الكلي للنقود وحجم الائتمان بما يتفق ومستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه ـــ **خطأ هي عمليات السوق المفتوحة**
10. الاحتياطي النقدي القانوني يكون في شكل تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير،و تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه ـــ خطأ **وإنما هو احتياطي سري**

السؤال الثاني: إن افتراضات عملية خلق الائتمان ليست مطلقة وإنما مقيدة بمجموعة من الافتراضات ماهي :

1- الوعي المصرفي لدى الأفراد بحيث يؤدي ذلك إلى إقبالهم على إيداع ما لديهم من أرصدة نقدية فائضة في البنوك التجارية واعتمادهم على الشيكات في تسوية مدفوعاتهم .
2- احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات نقدية إجبارية .
3- عدم وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي استناداً إلى الافتراض الأول.
4- افتراض أن كل البنوك التجارية داخل الاقتصاد كأنها تعمل كمصرف واحد ضمن فروع متعددة ومنتشرة في جميع البلاد .
5- توفر الرغبة لدى البنوك التجارية في إقراض ما لديها من أموال تزيد عن مقدار الاحتياطي النقدي التي ترغب بالاحتفاظ به .
6- أن هناك طلب دائم على الائتمان .

السؤال الثالث: ما هي المهام التي يتولاها البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة ومستشارها المالي ؟

1. توفير العملة الوطنية بالكميات المناسبة للحكومة بهدف تمكينها من تمويل انفاقاتها الجارية والاستثمارية .
2. منح القروض قصيرة الاجل للحكومة لتمكينها من مواجهة العجز في ميزانيتها خاصة في الفترات التي تزداد فيها النفقات الحكومية مقابل تآخر جباية بعض الايرادات الحكومية (الرسوم الضرائب) ، على ان تعيد الحكومة هذه المبالغ المقترضة في آجالها المحدد ة .
3. تقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل الى الحكومة عن طريق اصدار السندات الحكومة ،وتولي مهمة ادارة هذه القروض من خلال قيام البنك المركزي كمستثمر في السندات الحكومية ، أي مشتري لها .
4. منح القروض للمؤسسات والهيئات الحكومية من اجل تمكينها من تمويل نفقاتها الانتاجية وخاصة في فترات الازمات الاقتصادية.
5. ادارة الدين الحكومي العام الداخلي و الخارجي نيابة عن الحكومة ، و يتمثل الدين الداخلي في حوالات الخزينة و السندات الحكومية و تتم هذه الخدمة من خلال قيام البنك المركزي ببيع هذه الادوات في الاسواق النقدية والاسواق المالية، ووفق ضوابط وروابط محددة تكون في مقدمتها مدى استيعاب هذه الاسواق لحجم القروض الحكومية، اما ادارة البنك المركزي للدين الخارجي أي تسوية ديون الحكومة مع الاطراف الدولية سواء اكانت دول ام هيئات من خلال تحمل اعباء خدمة هذه الديون (أي سداد اقساط الدين مع الفوائد المترتبة عليه) نيابة عن الحكومة و بدون اية عمولة .

6. ادارة الاحتياطيات النقدية و المالية الحكومية اذ يتولى البنك المركزي ادارة و رقابة كافة الموجودات الحكومية من ذهب و عملات دولية و تسوية المبادلات الخارجية على اساس السعار الصرف المحددة بين العملة الوطنية و العملات الدولية.
7. تقديم المشورة المالية والمصرفية للحكومة و ابداء الرأي حول الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في المجالات والسياسات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها السياستان النقدية والمالية

السؤال الرابع: فيما تتمثل وسائل الرقابة الائتمانية الانتقائية؟

ويسمى بالرقابة الائتمانية الانتقائية Selective Credit Controls وتكون هذه الوسائل عوناً جيداً للوسائل الكمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي محاولة التخلص من اثار التضخم الذي يشوه نمط الاستثمار ولا سيما اذا استخدمت في الدول النامية التي تعاني من وتخلف في المؤسسات المالية والنقدية التي تقلل من فاعلية الوسائل الكمية في ميادين معينة للائتمان والانتاج ، ولذلك فهي تمارس تاثيراً فاعلاً نوعياً على تحديد مستوى الطلب الكلي حسبما تقتضيه الظروف الاقتصادية ومتطلبات النمو الاقتصادي

السؤال الخامس: فيما تتمثل مميزات قاعدة النقد الائتمانية:

1- يقع هذا النظام في أرقى سلم التطور النقدي مما يجعله فعال في مواجهة الأزمات النقدية الخاصة.
2- أنه نظام غير مقيد يرتبط الإصدار النقدي فيه إلى حاجة الدولة الاقتصادية للنقود ولا يرتبط بحجم ما تملكه الدولة من ذهب أو معادن نفيسة .
3- إلزامية التعامل بالأوراق النقدية .
4- مركزية إصدار النقد القانوني لدى سلطة وحيدة هي البنك المركزي .
5- الورقة النقدية لا قيمة لها وإنما تستمد قيمتها من قوة القانون .
6- القوة الشرائية للنقود الورقية غير ثابتة طالما بإمكان الحكومة إصدار الكمية المطلوبة منها عند الضرورة .
7- النقود الورقية تتمتع بقدرة المرونة على مقابلة الاحتياجات والمعاملات .
8- أنه نظام محلي بطبيعته وهو نظام مدار يسمح بالربط بين معدل التغير في الإصدار النقدي وبين معدل التغير في مستوى النشاط الاقتصادي .
9- سوقية المعاملات الداخلية تتم بنقود ورقية وتتسم بالقبول العام وثقة الأفراد ، ويطبع عليها القانون قوة إبراء غير محدودة للوفاء بالالتزامات أو الديون ، أما المعاملات الخارجية فالدولة هي التي تقوم بتحديد أسعار الصرف الخارجي وذلك لتحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية بسعر صرف ثابت وقابل للتحويل إلى ذهب .
10- النقود الورقية هي نقود وطنية محلية في المقام الأول بحكم القانون، وبالتالي فهي ليست نقودا دولية إلا إذا تحولت إلى نقود احتياطية، ولكن هذا يعتمد على المركز الاقتصادي للدولة وعلى مدى القبول العام الدولي بهذه النقود كأداة لتسوية المدفوعات الدولية، أي أن قيمة العملة الوطنية على المستوى الدولي يعتمد على تفاعل الطلب والعرض عليها في السوق الدولي، غير أن هذا التفاعل يتوقف على مدى ما تتمتع بد الدولة الوطنية من قدرات إنتاجية وتصديرية ومدى استيعابها لتدفقات رأس المال الأجنبي.